

تصور مقترح لتفعيل الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية

نجوه أنور نصير، عدنان بدري الإبراهيم*

ملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور الوقف في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية والتوصل إلى تصور مقترح لتفعيل الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية، تكونت عينة الدراسة من (140) قائداً أكاديمياً وقائداً إدارياً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية من مجتمع الدراسة البالغ عددهم (٢٥٨) للعام الدراسي 2015/2014. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان الاستبانة كأداة للدراسة وتم التحقق من دلالات الصدق والثبات لها. أشارت النتائج إلى أن دور الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية جاء بدرجة متوسطة، كما خلصت الدراسة إلى تصور مقترح لتفعيل الوقف التعليمي في تمويل الجامعات. عولجت البيانات الناتجة عن تطبيق الاستبانة باستخدام برنامج (spss) حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومن أبرز التوصيات التي نتجت عن هذه الدراسة تبني مشروع وقف تعليمي المقترح لتفعيل الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية في كافة المجالات التعليمية، إنشاء صندوق للوقف التعليمي وعمل موقع إلكتروني لصندوق الوقف وإنشاء مراكز وقفية للبحث العلمي، والإنفاق على الباحثين ومستلزماتهم في شتى المجالات الثقافية والعلمية وتخصيص الجامعة ليوم نسيمه يوم الوقف التعليمي يهتم في الأوقاف العلمية ورعايتها وتفقد شؤونها.

الكلمات الدالة: الوقف، الوقف التعليمي، التمويل، التصور المقترح.

المقدمة

الاجتماعي، والاقتصادي العام، وليس مستغرباً أن يعاني التعليم العالي ومؤسساته من مشكلات كبيرة؛ حيث تواجه هذه المؤسسات تحديات وتهديدات بالغة الخطورة، حيث إنها نشأت عن المستجدات التي غيرت شكل العالم، وأوجدت نظاماً عالمياً جديداً يعتمد العلم والتطوير التكنولوجي المتسارع أساساً، ويستند إلى تقنيات عالية التقدم والنمو؛ الأمر الذي لا يدع مجالاً للتردد في البدء ببرامج شاملة للتطوير والتحديث تضمن لمؤسسات التعليم العالي القدرة على تجاوز مشكلاتها ونقاط الضعف فيها (مذكور، 2000).

وتعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها (العيسوي، ١٩٨٤: ١٠) كما أن للجامعة الدور الكبير في التطوير والتنمية، وهي في حقيقة أدوارها وجوهر رسالتها مصنع للعقول التي تنتج وتبتدع وتصنع الحضارة، وأن الجامعة لن تتمكن من القيام بهذه الأدوار؛ إلا إذا ارتقت إلى مستوى التحديات المعاصرة وفي شتى المستويات، من أجل صنع التقدم والرخاء، ورفع مستوى الحياة وازدهارها وارتقائها (العبادي، والطائي، والاسدي 2008).

لذا فإن زيادة حصة الاستثمار في قطاع التعليم من الميزانية العامة، إنما تعكس الأولوية المتقدمة التي حظي بها التعليم، إذ اعتقدت الكثير من الحكومات أن ذلك إنما يعزز ويزيد من النمو الاقتصادي، ويوفر المزيد من القوى العاملة البشرية المدربة التي

يُعد التعليم الجامعي من أهم مرتكزات النهضة الحضارية، إذ تسعى الدول الطامحة للتقدم والازدهار إلى تطوير التعليم الجامعي، لا سيما أن التعليم الجامعي يؤدي دوراً في تطوير المجتمع وتنميته، وتوسيع آفاقه المعرفية والثقافية؛ من خلال إسهام مؤسساته في تخريج كوادر بشرية تملك المعرفة، والعلم وذلك للتدريب على العمل في المجالات والتخصصات المختلفة كافة، حيث توظف مؤسسات التعليم الجامعي طاقاتها وإمكاناتها لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتعليم، وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي إضافة إلى خدمة المجتمع، فلكل جامعة رسالتها التي هي صنع المجتمع من ناحية، وأداة لصنع قياداته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية من ناحية أخرى، ولكي يؤدي التعليم الجامعي رسالته فلا بد من تمويله بالشكل الذي يؤهله لمواكبة تطورات العصر المتغير، ويسبب الأزمات الاقتصادية التي يمر بها العالم بصورة عامة، ينبغي البحث عن مصادر تمويل تتعدى التمويل الحكومي.

ويُعد التعليم العالي، كأبي نسق نظامي، انعكاساً للسياق

* كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث ٢٠١٦/١/١٤، وتاريخ قبوله ٢٠١٦/٣/١.

للجامعات، إذ إن قراءة واقع السياسات والبدائل التمويلية يفيد بأن هناك غياباً لدور الوقف التعليمي الذي كان يمثل إرثاً اجتماعياً في تمويل التعليم الجامعي، بينما نجد أن الجامعات في العالم المتقدم تمول عن طريق ما يعرف بالاقتصاد الوقفي الذي يشكل أهم مرتكزات التمويل للجامعات الأمريكية مثال (جامعة هارفارد) إذ تغطي ما يربو على ثلث الاعتمادات المالية من عائدات وقيمتها، وهذا النوع من التمويل لا نجد له وجوداً في جامعاتنا إلا ما ندر، كما وتعتبر إيرادات الأوقاف مصدرًا هاماً من مصادر الموارد الذاتية للعديد من الجامعات في دول العالم، وهناك العديد من الجامعات التي تعتمد اعتماداً كبيراً على أوقافها في تمويل أنشطتها، وتتضمن كافة الهبات والتبرعات التي أوقفت للجامعة، وتشمل الأموال، والأسهم، والعقارات. وتشير الإحصاءات إلى أن حوالي 11% من العقارات الموقوفة في الولايات المتحدة الأمريكية تملكها مؤسسات غير هادفة للربح (صوفي، 2007:23).

لذا فإن إحياء نظام الوقف وفتح المجال التعليمي له لا يعني تحويل المؤسسات التعليمية إلى مؤسسات دينية، بل يعني اعتبار الوقف قطاعاً اقتصادياً ثالثاً موازياً للقطاعين العام والخاص، كما يعني إيجاد قطاع إضافي لا يشكل عبئاً جديداً على ميزانية الحكومة، وإنما قطاع يفتح أفقاً جديداً للعملية التعليمية، وربما هذا مدعاة للتعرف إلى نظام الوقف التعليمي وسماته التمويلية (العمرى، 2012).

ويتسم الوقف بصفته أحد الأدوات التمويلية في الاقتصاد الإسلامي بالعديد من السمات التي تميزه عن غيره، وتؤهله ليؤدي دوراً مهماً في مجال مأسسة المبادرات الفردية ذات النزعة الاجتماعية، وبالإضافة إلى ذلك فإن طبيعة الوقف وخصوصيته منحته العديد من السمات التمويلية كالديمومة والثبات، والمرونة، والدافعية الذاتية، والتراكمية، والتكيف (الدغمي والعمرى، 2014).

وفي الأردن يواجه التعليم العالي العديد من الصعوبات والتحديات، والتي انعكست سلباً على الوضع الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، ومن تلك التحديات التي يعاني منها التعليم العالي مشكلة التمويل، إذ لا يمكن للجامعات أن تواجه التحديات الخارجية والمتمثلة في تحديات العولمة، والعلم والتكنولوجيا الاقتصادية، وسياسة الطلب المتزايد على التعليم العالي إلا إذا عملت على توفير التمويل الكافي، للتغلب على هذه التحديات.

وفي هذا السياق تأتي إيرادات الجامعات الحكومية في الأردن من ثلاثة مصادر: الرسوم الجامعية التي تحصلها من الطلبة، وتشكل المصدر الأول في موارد الجامعة المالية، والدعم الحكومي، وتم الإيرادات المنقولة وغير المنقولة. لذا فإن

تحتاجها التنمية. بناء على ذلك يستأثر الإنفاق على التعليم ويستوعب نسب الزيادة في كل من الميزانية العامة، وإجمالي الناتج القومي في الدول النامية، وخلال وقت ليس بطويل برزت إشارات التحذير بحدوث أزمة في تمويل التعليم، ومن ناحية أخرى أخذت الاتجاهات نحو الإنفاق على التعليم بالتغير، وذلك بأثر الزيادات الكبيرة التي شهدتها الإنفاق على التعليم" (العمرى، ٢٠١٤:٢١٢).

وتعتبر قضية تمويل التعليم من بين أهم القضايا التي ينبغي أن ينشغل بها صنّاع القرار في كل دول العالم، لا فرق بين دولة نامية أو متقدمة، لأنه إذا أريد للتعليم النجاح فلا بد من دعمه بالمال الكافي والمستمر، باعتباره من أهم أنواع الاستثمار البشري. (كروحة، ٢٠١٣: ١)

ويمكن التأكيد على أن وجود الحكومات كممول رئيسي للتعليم في العصر الحديث، أدى إلى انقراض الأوقاف التعليمية في كثير من الدول العربية. ويرى (دنيا، 1995: 139) إعطاء هذا النظام الاهتمام الكافي بحيث تتوالى الدراسات والأبحاث من أجل إعادته كما كان، ويوصي (الرشيد، 1999: ٣١) بضرورة أن تكيف الجامعات نفسها كي تكون مستقلة مالياً ولديها الكفاية بما تقدمه من خدمات لغيرها وإن تنشط في مجال الوقف وغيرها للإيفاق المستقبلي على برامجها وتخفيف الضغط على الحكومات وأن تكون لديها طريقة مناسبة لتدبير أموالها واستثمارها.

ولعل من أهم السياسات التمويلية التي يتزايد الاهتمام بها، هي تفعيل الوقف التعليمي، ومما لا شك فيه أن الوقف سيساعد على رفع حمل كبير عن كاهل الدولة والمتمثل في توفير التمويل اللازم للجامعات، إن الوقف بمعناه العام ومضمونه الواقعي هو وضع أموال وأصول منتجة في معزل عن التصرف الشخصي بأعيانها وتخصيص خيراتها أو منافعها لأهداف اجتماعية واقتصادية وصحية وتعليمية، أما مفهوم الوقف الجامعي: هو تبرع لصالح الجامعة من قبل الخريجين، أو الوجهاء، أو أصحاب الأعمال الخيرية، أو كبار التجار، والأسر والأفراد، على أن يتم استثمار هذا المبلغ من قبل الجامعة بحيث تصبّ أرباح هذا الاستثمار في دعم البنية التحتية للجامعة، أو برامجها، أو مختبراتها، أو دعم طلابها (السرطاوي، 1999: 282).

إن فكرة تفعيل أهمية الوقف التعليمي في تمويل الجامعات، واستثمار مزاياه في تطوير الجامعات، وتحسين التعليم العالي ما زالت جديدة نسبياً في الوطن العربي، وتتطلب الدراسة والمراجعة والتقييم، وهذه البداية الاستثنائية تستحق الدعم والمساندة من المؤسسات الحكومية وخصوصاً وزارة التعليم العالي والجامعات، والاحتذاء بالتجارب الغربية في التمويل الذاتي والشعبي

أفراد مجتمع البحث بصورة مباشرة من خلال المقابلات الشخصية. وتوصلت الدراسة إلى تجميد الأموال الوقفية في مؤسسة النقد وعدم استثمارها وتميئتها، حاجة المجتمع إلى ظهور صيغ وافية جديدة لتقديم خدمات يقصدها المجتمع، حرص جامعة الملك عبد العزيز على تفعيل برامجها وأنشطتها الأكاديمية والنهوض بها من خلال البحث عن مصادر تمويل إضافية تقوم على فكرة الوقف.

كما أجرى القحطاني(2001) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات السعودية وتكون مجتمع الدارسة من أعضاء هيئة التدريس الذكور المسؤولين عن البحث العلمي وهم وكلاء الجامعات للدراسات العليا والبحث العلمي، عمداء وأعضاء مجالس عمادات البحث العلمي، عمداء وأعضاء مجالس معاهد البحوث والدراسات، مديرو مراكز البحوث العلمية، والبالغ عددهم (133) فرداً، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي واستخدم الاستبانة كأداة للدراسة بعد أن تم التأكد من صدقها وثباتها. وكان أهم ما توصلت إليه الدراسة ضعف إسهام القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي. وأظهرت النتائج ضعف قناعة الشركات، مؤسسات، رؤؤس الأموال بأهمية البحث العلمي. وضعف الإمكانيات والتجهيزات والمعامل ومساعدتي الباحثين. بالإضافة إلى اعتماد الجامعات على الدولة كمول رسمي للبحث العلمي دون التفتيش عن البدائل. والعمل على تفعيل دور الوقف الإسلامي لدعم البحث العلمي، إنشاء صندوق للوقف، إقامة مؤسسة وافية للبحث العلمي، قلة تمويل البحث العلمي عن طريق الأوقاف.

وأجرى الحضرمي(2004) دراسة هدفت إلى التعرف على دور الوقف الإسلامي في تمويل الجامعات السعودية كما هدفت إلى معرفة التجارب العالمية القائمة في تفعيل دور الوقف نحو تمويل الجامعات، تحديد واقع الوقف في وقتنا الحاضر في تمويل الجامعات السعودية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدارسة من(599) الأكاديميين الإداريين متخذي القرار في الجامعات السعودية، ولإيجاد نتائج الدارسة، تم استخراج النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، توصلت الدراسة إلى عدم مساهمة الوقف في تمويل الجامعات السعودية سواء في بعد الأنشطة العلمية والتجهيزات التعليمية والخدمات، كما توصلت الدراسة إلى أن السبل المقترحة يمكن إن تؤدي الى تفعيل دور الوقف في تمويل الجامعات السعودية المتعلقة بالوقف من خلال التأسيس الفقهي لنظام الوقف وطرق تنظيم الأوقاف وإدارتها ورقابتها وتحديد أهم المشاكل والصعوبات التي يواجهها الوقف في هذا المجال.

وأجرى صبيح(2005) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع

الجامعات الرسمية في الأردن في ظل سياسات التمويل الحالية تعاني من مشكلات أبرزها: أن الجامعات لا تتحكم في تحديد الرسوم الجامعية، وأنها لا تتحكم في أعداد الطلبة المقبولين في كل عام، مع غياب معايير واضحة لأعداد الطلبة التي من الممكن للجامعات اعتمادها كأساس للقبول، وكذلك وجود تفاوت في قيمة الدعم الحكومي من سنة لأخرى، ومواعيد تحويله للجامعات (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2005).

ولذلك لا بد من" التغلب على النظرة الضيقة للوقف على أنه مؤسسة دينية تعنى بشؤون المساجد والقائمين عليها، بحيث تركز دراسات الوقف على البعد الديني، مما يؤدي الى انحصار دور الوقف في النواحي الدينية البحتة، دون النظر إلى الأبعاد الاقتصادية، والتعليمية، والمالية للوقف، (عبدالسلام، 2008،: 11).

الدراسات السابقة

يعد موضوع الوقف مجالاً خصباً وواسعاً لمختلف الدراسات المتنوعة وعلى وجه الخصوص لكل الدراسات المتعلقة باقتصاديات الوقف والتي جذبت لها نظر الكثير من المهتمين بهذا الجانب من الدراسات والبحوث المعاصرة.

أجرى مورتنسون (Mortenson, 1994) دراسة هدفت إلى تأكيد الدعوة التي بدأت في عام (1980) والتي تنص على إعادة توزيع مسؤوليات تمويل التعليم العالي من موارد اجتماعية إلى موارد خاصة تملك جامعاتها أوقافاً وأصولاً أغلبها عن طريق دراسة إمكانية تحمل كل جهة العبء المالي التي تستطيع أن تمول به التعليم العالي. ولتحقيق هذا الهدف اتبع المنهج الوصفي التحليلي. حيث قام الباحث بتحليل بيانات خمسة موارد اجتماعية مختلفة للكشف عن المستوى المالي لهذه الموارد. وتوصلت الدراسة إلى أن تقلص التزامات الموارد الاجتماعية للتعليم العالي جعل الطلاب وعائلاتهم يتحملون جزءاً كبيراً من تكاليف التعليم العالي وقد كشفت إحصائية عام (1980) أن رسوم الطلبة في تمويل التعليم العالي بنسبة(139%)، وهذه النقلة تؤكد القدرة المالية لدى الطلبة وعائلاتهم.

وأجرى الصديقي (٢٠٠٣) دراسة هدفت إلى التعرف على دور الوقف في العهد السعودي من خلال تحديد أهمية الوقف على العلم والتعليم في تراثنا التربوي الإسلامي وتحديد مدى إسهامات الوقف في الحياة العلمية والتعليمية بالمدينة المنورة وتفعيل دور الوقف الإسلامي في الحياة العلمية والتعليمية بالمدينة المنورة، اتبعت الباحثة المنهج الوصفي الوثائقي، وذلك باتباع ووصف دور الوقف الاسلامي في الحياة العلمية والتعليمية بالمدينة المنورة من خلال الوثائق والمخطوطات والتقارير، والمنهج الوصفي المسحي من خلال استطلاع آراء عينة من

وحتى الآن، وتقديم رؤية لاستراتيجية تغيير الصورة النمطية السلبية للأوقاف من خلال استخدام وسائل الإعلام المقروء والمسموع والمرئي، والمناهج الدراسية في المدارس والجامعات، وخصصت عرضاً لأهم التجارب الوقفية في المجتمع الإسلامي عامة، وفي المجتمع السعودي خاصة، وأثرها في توعية الناس وتغيير الصورة السلبية للأوقاف المنتشرة بينهم.

وأجرى مصبح (2013) دراسة هدفت بشكل رئيسي للتعرف على دور الوقف الخيري بشقيه النقدي والعيني في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة المتمثلة بكل من المجال الاجتماعي والمجال الديني والمجال التعليمي، والمجال الصحي ومجال البنية التحتية والإنشاءات، بالإضافة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه الوقف الخيري في قطاع غزة في دعم قطاعات التنمية الاقتصادية وسبل تنمية الوقف واستثماره وتطويره في قطاع غزة من وجهة نظر القائمين عليه. وتكونت عينة الدراسة من (50) فرداً، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل المضمون في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، وتم إعداد استبانته لهذا، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تشير إلى ضعف تأثير الوقف الخيري على التنمية الاقتصادية، كما توصلت الدراسة إلى عدم قيام الإعلام بنشر الوعي الوقفي وأهميته في التنمية الاقتصادية كما أظهرت الدراسة بأن ثمة فهماً خاطئاً ينتشر بين الناس متمثلاً في حصر مفهوم الوقف في المسألة التعبدية والمحضة، والابتعاد عن الوقف في المجالات الأخرى كما وأظهرت الدراسة مشكلة متراكمة في التعديلات على أملاك الوقف من قبل المواطنين حيث إن هنالك مئات الدونمات تم الاعتداء عليها من قبل المواطنين. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على حث المواطنين على الوقف في المجالات المختلفة للتنمية، وعدم حصرها في الجانب الديني المحض، والعمل على تشجيع المستثمرين في الاستثمار في العقارات الوقفية من خلال منحهم امتيازات، كما وأوصت بالعمل على تنويع وتطوير صيغ استثمار وتمويل الوقف المتبعة في وزارة الأوقاف في قطاع غزة، وضرورة إعداد برامج توعية للمجتمع الفلسطيني خاصة في قطاع غزة حول أهمية الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية وتنوع مجالاته، وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

أما بالنسبة لدراسة منصور (2013) هدفت إلى تقديم لمحة عن الدور الأساسي للجامعات في النهوض بالمجتمع ودورها المحدد في ثلاثة أمور رئيسية هي: تقديم المعرفة ونشرها، والبحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وخدمة المجتمع عن طريق تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية العامة. بالإضافة إلى تدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوب بها، كما

تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني، حيث تكون مجتمع الدراسة، من جميع أعضاء مجالس الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، والبالغ عددهم (52) فرداً، واستخدم بطاقات التحليل، والاستبانة والمقابلات أدوات للدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن الجامعات الفلسطينية اعتمدت في تمويلها بدرجة كبيرة على رسوم الطلبة، وبدرجة متوسطة على كل من المصادر الذاتية والتبرعات والهبات الخارجية أما التبرعات والهبات الداخلية فدرجة الاعتماد عليها ضعيفة. كما أظهرت أيضاً بأن الجامعات الفلسطينية تعاني من أزمة مالية سببها: قلة ما تخصصه حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية للتعليم العالي، تراكم عجز مالي لسنوات متتالية، غياب استراتيجية وطنية تخص تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني والاعتماد على مصادر تمويلية غير ثابتة، ويمكن الاعتماد على أموال الزكاة كصيغة من صيغ تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني.

وأجرى المومني (2009) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع وصيغ تمويل التعليم في الجامعات الأردنية المستقاة من الفكر الإسلامي في المصارف الإسلامية، بهدف التعرف على التكيف الشرعي لتمويل خدمة التعلم في الجامعات، وقد اقتضت هذه الدراسة على واقع تمويل التعليم الجامعي من المصارف الإسلامية في الأردن من بداية القرن الحادي والعشرين وفي القطاع التعليمي الأهلي وضمن تمويل البنك العربي الإسلامي الدولي الذي يعتبر الأول في تمويل التعليم الجامعي بما عقده من اتفاقيات مع ثلاث جامعات جامعة جرش الأهلية، والعلوم الإسلامية العالمية، وجامعة الإسراء الأهلية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: تعتمد الجامعات الأردنية الخاصة والعامة في تمويل الدراسة فيها بشكل كبير على الأقساط الجامعية وعلى التبرعات الداخلية والخارجية وإن كانت درجة الاعتماد عليها ضعيفة، تعاني معظم الجامعات الأردنية والحكومية بشكل خاص من أزمة مالية سببها قلة ما تخصصه الحكومة مع تراكم عجز مالي لسنوات متتالية مع غياب استراتيجيه سياسية وطنية تخص تمويل التعليم الجامعي. حيث كانت المؤسسات التعليمية التي أنشئت في العهود الإسلامية تعتمد على سياسة تمويلية واضحة ومستقرة تراعي البعد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والديني، كمصادر الزكاة والكفارات والصدقات والوقف والغنائم. ويمكن الاعتماد على المصادر في بيت المال وعلى الوقف الإسلامي التعليمي بعد تنظيم جبايتها من قبل الدولة كصيغة من صيغ التمويل التعليمي الجامعي. ثم أوصت الدراسة بتحري الوسائل التمويلية التي لا شبهة فيها، فإن لم يتيسر بالقرض الحسن، إحياء الوقف التعليمي لسد حاجة الناس للتعلم.

كما أجرى هديل (2013) دراسة هدفت إلى تعرف أسباب النظرة السلبية للأوقاف في البلاد الإسلامية من خلال التاريخ

استهدفت التعرف الى واقع الوقف التعليمي، كما أشارت الدراسات السابقة الى أن من أبرز التحديات التي تواجه الجامعات الحكومية تحدى التمويل مثل دراسة المومني (٢٠٠٩) التي أكدت على اعتماد الجامعات الحكومية الاردنية على الدعم الحكومي. بالإضافة الى ذلك فان الدراسات السابقة ركزت على دراسة واقع تمويل الجامعات والبدائل المستقبلية مثل دراسة صبيح (2005) في حين الدراسة الحالية تسعى للوقوف على تحديد رأي القائمين على الجامعات في واقع الوقف وسبل تفعيله باعتباره بديلا جديدا لتمويل الجامعات الأردنية الحكومية. وتأتي هذه الدراسة مستندة الى ما سبق من الدراسات، مستفيدة منها وبانية عليها، فإعادة دور الوقف تعنى إعادة دور كبير للجانب الطوعي لخدمة وتنمية المجتمع وتطويره، ولا سيما أن الجامعات الأردنية الحكومية تعتمد بشكل شبه كلي على الدعم الحكومي. وتعتبر هذه الدراسة الأولى محليا في حدود علم الباحثة تتناول مجال ونظام الوقف التعليمي باعتباره بديلا جديدا لتمويل الجامعات الأردنية الحكومية في الوقت الحاضر نظرا لما تعانيه الجامعات الأردنية من مشكلات في التمويل، كذلك تهدف الى توضيح أهمية الوقف في المملكة الأردنية الهاشمية حيث تختص بالوقف في الأردن، وتوضيح أهميته للمسؤولين والقائمين على وضع القرار السياسي، والتعليمي سواء في الجامعات، أو في أماكن صنع القرار من خلال التصور المقترح لتفعيل الوقف التعليمي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يعيش عالمنا المعاصر فترة تحديات عظيمة نتيجة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية، والتي ظهرت في نهاية القرن العشرين، حيث أصبحت المؤسسات كافة -بما فيها المؤسسات التعليمية- أحوج ما تكون إلى الارتقاء بمستوى الإنتاجية، وتحسين الجودة؛ لمواجهة مختلف صور التحديات والتغيرات، الأمر الذي يدعونا إلى التفكير في تحديث جميع الأساليب الإدارية في مؤسساتنا التعليمية، وخاصة الجامعات، ونتيجة الإقبال الشديد على التعليم الجامعي، فقد أصبحت الأنظمة التعليمية في جميع دول العالم تواجه تحديات كبيرة، تتناسب حدتها مع درجة تقدم هذه الدول.

ومن بين أهم هذه التحديات- إن لم يكن أهمها على الإطلاق ذلك التحدي المتمثل في توفير مصادر تمويلية كافية؛ لتأمين التعليم المناسب لطلابه، بالكف والنوعية المناسبين، كما أن توفير الموارد المالية اللازمة مسألة لا غنى عنه للجامعات، ولذا يجب أن تكون الأموال كافية للوفاء بالتزامات الجامعة نحو وظائفها المختلفة، وأن تتناسب مع حجم العمل المنوط بها، ولعل الأزمات التمويلية التي طالت نظم التعليم في العالم العربي

تطرق البحث إلى تقصير الجامعات في تفعيل الوقف أكاديمياً وعملياً، وأكد على عدم وجود مواضيع عن الأوقاف في الأبحاث والرسائل العلمية وتطرق إلى التقصير في طرح الوقف كنموذج للمجتمع الأهلي ثم طرح أنموذجاً لجامعات إسلامية في لبنان، مع بيان كيفية تعاطيها مع الوقف، وتقديم رؤى لدور الجامعات في تفعيل الوقف من خلال إشراك الطلاب في مبادرات وافية ونشاطات تتلاءم مع مقدراتهم، فيمكنهم تفعيل دور الوقف من خلال: وقف الكتب، ووقف الأدوات التي يستخدمونها إذا استغنوا عنها بعد تخرّجهم، ووقف "الوقت" لتدريس زملائهم، وهذا ما يعتبر رؤية جديدة ومعاصرة في المجال الوقفي.

أجرى ساف (Saf, G. 2013) دراسة هدفت إلى تحديد كفاءة الإنفاق على الجامعات الحكومية من خلال التقييمات المالية وذلك عن طريق رسم تحليل رباعي الاتجاهات يشمل نواحي الإنفاق من حيث الدعم والأنشطة والعملية التعليمية والمنح التعليمية وذلك من أجل الوقوف على حجم الإنفاق على الجامعات الحكومية وفاعلية هذا الإنفاق. تكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الجامعات الأمريكية الموجودة في نيو جيرسي وعددها 3 جامعات حكومية أمريكية وتم التعامل مع عينة عبارة عن كلية من كل جامعة لتوضيح حجم الإنفاق والبيانات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وأوضحت النتائج الخاصة بتلك الدراسة أن حجم الإنفاق على الجامعات الحكومية الأمريكية قد بلغ درجة كبيرة جدا في نهاية العام 2010 م حيث أن ميزانية التعليم الخاصة بالدولة قد تنامت خلال تلك السنوات وخاصة التعليم الجامعي الذي يمثل النصيب الأكبر من دعم التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية. وأوضحت نتائج الدراسة أن التمويل الذي تحصل عليه تلك الجامعات يكون مشترك بين ثلاثة عوامل وهي الدعم الحكومي للتعليم في الولايات المتحدة والتبرعات الأهلية التي تقوم الجامعات بتحصيلها كذلك أنظمة التعليم المدفوعة والبرامج التي تقدمها تلك الجامعات.

وأجرى بلان وكومر وسود (Blum, Kumar, Sood, 2014) دراسة هدفت الدراسة إلى التعامل مع استراتيجيات تمويل الجامعات في المجتمع الفيدرالي من حيث السياسة العامة والمكتسبات وذلك بطرق يمكن من خلالها الحكم على طرق الإنفاق الحكومي على الجامعات في المجتمعات الفيدرالية مثل أمريكا وكندا وإنجلترا. كم اهتمت الدراسة بعقد مقارنات بين بعض الأنظمة الفيدرالية في الإنفاق من أجل الوصول إلى المكتسبات المرتبطة بذلك.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تباينت الدراسات السابقة في أهدافها، الا أنها بالمجمل

وأوقفه، بمعنى حبسه وأحبسه. وتجمع على أوقاف ووقوف. وسمي وقفاً، لما فيه من حبس المال على الجهة المعينة. (سابق، 1990، ص447)

الوقف اصطلاحاً:

ذكر الفقهاء تعريفات عدة للوقف، إلا أن اشمل تعريف للوقف - في رأي الباحثة - هو: "تحييس الأصل وتسييل المنفعة" (الجزائري، 1964، ص346).

الوقف التعليمي: هو الوقف الذي يوفر الدعم لبرامج وأنشطة الجامعات بما في ذلك البحوث الجامعية والمراكز الأكاديمية، ومقتنيات المكتبة (الحجي، 2013:5).

التمويل الجامعي: هو "مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى؛ مثل الهبات، أو التبرعات، أو الرسوم الطلابية، أو المعونات المحلية والخارجية، وإدارتها بفاعلية، بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي، خلال فترة زمنية محددة" (البحثري، 2004:96)، وعرف التمويل الجامعي إجرائياً: توفير الموارد الاقتصادية العينية والنقدية من خلال الوقف، لخدمة أغراض الجامعات الرسمية وأهدافها.

التصور المقترح: هو إطار فكري عام يبناه فئات الباحثين أو التربويين في صورة افتراضات أساسية أو قيم أو مفاهيم أو اهتمامات تتصل بالإنسان والكون والحياة والمجتمع، وبالعلاقات الجدلية القائمة بين الموضوعات جميعها من شأنها أن يوجه الباحثين إلى تفضيل نماذج ومناهج وطرائق معينة في البحث تتلاءم مع الصيغة التي يبنونها وتتفق مع مكوناته (زين الدين، 2013)

عَرَف قاموس أكسفورد مصطلح "التصور المقترح" ب: نموذج أو بناء فكري يقبله فرد ما، أو مجتمع ما يحدد كيف تعمل الأشياء في هذا العالم.

تعريف التصور المقترح إجرائياً: تقصد الباحثة تقديم نموذج عملي لعلاج المشكلات التي تواجه تمويل الجامعات الأردنية الحكومية، وذلك من اتجاهات وآراء أفراد عينة الدراسة

حدود الدراسة:

تحددت الدراسة بالحدود الآتية:

الحدود المكانية: الجامعات الحكومية التالية: الجامعة الأردنية، الجامعة الهاشمية، جامعة البلقاء التطبيقية، جامعة آل البيت، جامعة اليرموك، جامعة العلوم والتكنولوجيا.

الحدود الزمانية: العام الدراسي 2014/2015 م الفصل الثاني.

الحدود البشرية: اقتصرَت هذه الدراسة على القادة الأكاديميين والقادة الإداريين في الجامعات الأردنية الحكومية

والإسلامي سيكون مبرراً لإعادة النظر في إحدى أهم أساليب تمويل التعليم، والتي أفرزتها الحضارة الإسلامية في عصورها المزدهرة، وهو نظام الوقف على التعليم، وبانتت الضرورة ملحة إلى إشراك العمل الوقفي في تمويل الجامعات الحكومية، وتجسيد وظيفته الاقتصادية، لدعم التعليم العالي، واستناداً إلى نتائج العديد من الدراسات السابقة، والتي أكدت ضعف دور الوقف في تمويل الجامعات، مثل دراسة المومني (2009)، وصبيح (2005)، ولذا تبلورت مشكلة الدراسة لدى الباحثة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1- ما دور الوقف في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر القادة الأكاديميين، والقادة الإداريين؟
- 2- ما التصور المقترح لتفعيل الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية؟

أهداف الدراسة:

- هدفت هذه الدراسة التعرف إلى الأمور الآتية:
- التعرف إلى واقع الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية.
 - تقديم تصور مقترح لتفعيل الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية.

أهمية الدراسة:

استمدت الدراسة الحالية أهميتها من النتائج التي يُنتظر أن تسفر عنها، ومدى تأثير هذه النتائج في القائمين على التعليم العالي في الأردن، وكذلك تأتي أهمية الدراسة الحالية من خلال سعيها على إثراء الجانب النظري، والمتعلق بدور الوقف في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية، إذ تأمل الباحثة أن تسهم نتائج هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية بالدراسات المتعلقة بهذا المجال.

- كما يتوقع أن تفتح الدراسة أبواباً جديدة أمام الباحثين في مجال الوقف التعليمي، بقصد إجراء بحوث ودراسات جديدة، تعزز أو تنفي ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج.

- تقديم تصور مقترح يمكن أن يسهم في تفعيل دور الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية.

مصطلحات الدراسة:

من أهم المصطلحات المستخدمة في هذه الدراسة:

الوقف لغة:

الوقف بفتح الواو وسكون القاف، مصدر وقف الشيء،

الغرض من ذلك الحكم على درجة مناسبة الصياغة اللغوية ومدى انتماء الفقرة للمجال الذي تندرج تحته، ومدى ملائمة الفقرات، وتوافقها مع مجال الدراسة، وقد أبدوا ملاحظاتهم حول فقرات الاستبيان فتم حذف بعض الفقرات وتعديل بعضها، وفي ضوء التعديلات أصبحت الأداة بشكلها النهائي مكونة من (٢١) فقرة، وذلك بناءً على إجماع ما يزيد عن (85%) من مجموعة المحكمين.

ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة فقد تم التحقق بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest) بتطبيق الاختبار وإعادة تطبيقه بعد أسبوعين على مجموعة من خارج عينة الدراسة مكونة من (20)، ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين. وتم أيضاً حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول (٢) يبين معامل الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا وثبات إعادة للمجالات والأداة ككل واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة.

الجدول (٢): معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وثبات إعادة الدرجة الكلية

المجال	ثبات إعادة	الاتساق الداخلي
الدور الفعلي للوقف في تمويل الجامعات	0.94	0.95

تصحيح أداة الدراسة:

تم اعتماد سلم ليكرت الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة. بدرجة قليلة جداً) وهي تمثل رقمياً (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، وقد تم اعتماد المقياس التالي لأغراض تحليل النتائج:

من 1- 2.33 منخفضة

من 2.34- 3.67 متوسطة

من 3.68- 5 مرتفعة

وقد تم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة التالية:

الحد الأعلى للمقياس (5) - الحد الأدنى للمقياس (1)

عدد الفئات المطلوبة (3)

5-1

1 33

=

3

(الجامعة الأردنية، جامعة البلقاء التطبيقية، جامعة آل البيت، الجامعة الهاشمية، جامعة اليرموك، جامعة العلوم والتكنولوجيا).

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة: استخدم الباحثان أسلوب الدراسة الميدانية لجمع البيانات من خلال توزيع الأداة على عينة الدراسة، وبالتالي فالمنهج المستخدم هو المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من الجامعات الأردنية الحكومية والمكون من القادة الأكاديميين والقادة الإداريين الذين يعملون في مناصب إدارية وهم رؤساء الجامعات الرسمية نواب الرئيس، العمداء، نواب العمداء، ومدراء الدوائر الإدارية ومساعديهم، وقد تم تحديد مجتمع الدراسة لعلاقتهم المباشرة بتنمية الموارد المالية في جامعاتهم والجدول (1) يبين اعداد افراد مجتمع الدراسة حسب الجامعات.

الجدول (1): توزيع أفراد مجتمع الدراسة

الجامعة	عدد القادة الأكاديميين	عدد القادة الإداريين
الأردنية	39	14
البلقاء التطبيقية	13	16
الهاشمية	29	14
آل البيت	25	14
اليرموك	35	14
العلوم والتكنولوجيا	27	14
المجموع	168	86
المجموع الكلي	254	

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (150) قائد أكاديمي وقائد اداري حيث كانت نسبتهم 57% من مجتمع الدراسة إلا أنه تم استرداد (140) استبانة ليتم التحليل النهائي على (140) استبانة بنسبة استرجاع 93%.

أداة الدراسة: قام الباحثان بتطوير استبيان لهذه الدراسة بالرجوع الى الدراسات السابقة دراسة(صبيح، 2005) والأدب النظري بهذا الموضوع وقد تكون الاستبيان بصورته الأولية من (٢٦) فقرة.

صدق الأداة:

تم التحقق من صدق محتوى الأداة وصدقها المنطقي وشمولها من خلال عرضها على عدد من المحكمين بصورتها الأولية وبالبلغ عددهم (20) محكماً من نوي الخبرة والكفاءة وكان

ومن ثم إضافة الجواب (١,٣٣) إلى نهاية كل فئة.

ثبات الدراسة.

- تم أيجاد الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لجميع فقرات الاستبانة.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: تصور مقترح لتفعيل الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية.

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: للإجابة عن السؤال الأول ونصه: "ما دور الوقف في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر القادة الأكاديميين والقادة الإداريين؟".

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور الوقف في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر القادة الأكاديميين والقادة الإداريين، والجدول (٣) يوضح ذلك.

المعالجة الإحصائية:

تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية بغرض استقراء النتائج وتحليلها، والإجابة عن أسئلة الدراسة.

- تم أيجاد معامل ارتباط بيرسون ومعامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، لتحديد معاملات

الجدول (٣): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور الوقف في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر القادة الأكاديميين، والقادة الإداريين، مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	١٤	3.68	1.140	مرتفعة
٢	١٥	3.04	.651	متوسطة
٣	١	3.02	.791	متوسطة
٤	١٢	3.01	.763	متوسطة
٤	١٣	3.01	.715	متوسطة
٦	١١	2.97	.739	متوسطة
٧	١٦	2.94	.717	متوسطة
٨	١٧	2.91	.754	متوسطة
٩	٤	2.88	.763	متوسطة
١٠	١٠	2.86	.824	متوسطة
١١	٢	2.84	.755	متوسطة
١١	٦	2.84	.833	متوسطة
١٣	٥	2.54	.940	متوسطة
١٤	٧	2.27	.920	منخفضة
١٥	٨	2.20	.946	منخفضة
١٦	٣	2.17	.921	منخفضة
١٧	١٩	1.93	.979	منخفضة
١٨	١٨	1.86	1.022	منخفضة
١٩	٩	1.61	1.043	منخفضة
٢٠	٢٠	1.49	.993	منخفضة
٢١	٢١	1.48	1.021	منخفضة
		2.55	.647	متوسطة

الدور الفعلي للوقف في تمويل الجامعات ككل

وكما يعزو الباحثان نتائج هذا المجال أن هناك غياباً لدور الوقف التعليمي في دعم خدمات الرعاية الصحية للطلبة، وإنشاء المستشفيات التعليمية الجامعية، بالإضافة إلى عدم إسهام الوقف التعليمي في دفع رواتب وحوافز لأعضاء هيئة التدريس والهيئات الإدارية في الجامعات. كما أظهرت النتائج غياب دور الوقف في توفير الأراضي اللازمة للمشاريع الجامعية، وإنشاء قاعات تدريسية، وصيانة الأبنية التعليمية في الجامعات، وطباعة الكتب الجامعية. حيث يبدو من خلال نتائج هذا المجال ضعف دور الوقف التعليمي في معالجة مشاكل التمويل التي تواجه الجامعات الحكومية والتي من أهمها انخفاض نسبة الدعم الحكومي للجامعات ومطالبات الجامعات بدعم نفسها والبحث عن مصادر تمويل جديدة.

وقد يعود ذلك إلى أن المعرفة بالوقف وأنواعه ما زال متواضعا الأمر الذي اختزل هذا الجهد في بناء المساجد على حساب باقي المجالات، كذلك ضعف المعرفة بمدى ما يمكن للوقف أن يوفره من مخزون مالي يمكن توظيفه في إنجاز العديد من المشاريع التنموية للجامعات، كذلك الاعتقاد بأن الوقف إرث ديني لا يمتد إليه الإصلاح والتطوير والظن بأن الوقف شيء تراثي؛ أي أن الوقف هو من مخلفات الماضي وليس من ضرورات الحاضر والمستقبل، لذلك لا بد من توعية الرأي العام بإمكانات الوقف في دعم تمويل الجامعات، حتى تتمكن من إحياء وإعادة النظام الوقفي إلى ما كان عليه في الماضي. كذلك قد يعود ذلك إلى أن الواقفين لا يتقنون بنظام وإدارة الوقف وأن اندفاعهم إلى بناء المساجد هو من باب الاحتياط والاطمئنان إلى أن المساجد آمنة من التدخل ومن سوء الإدارة فيما تبقي غيرها معرضاً لأنواع شتى من الشكوك والتدخلات. ويمكن تفسير ذلك أن هناك حاجة ماسة لأن تقوم الأوقاف بدورها وأن تسهم مساهمة فاعلة في دعم تمويل الجامعات وفق رؤية شرعية منطقية غير تقليدية يمكن لها أن تمدّ عمليات الوقف بالمزيد من القوة والفاعلية، فجوانب التطوير والتجديد في العمليات الوقفية متنوعة ومتعددة منها ما يرجع إلى الأموال الموقوفة وما يمكن أن يندرج تحتها من مفردات تحل أهمية كبيرة في واقعنا المعاصر، ومنها ما يرجع للصيغ الاستثمارية والتنموية لعملية الوقف، ومنها ما يرجع إلى المؤسسات القائمة المشرفة على عمليات الوقف.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة صائغ (2000) أن الجامعات السعودية تعتمد جزئياً في تمويلها على التبرعات والهبات والوصايا والأوقاف. كما تتفق مع دراسة الفحطاني (2001) قلة تمويل البحث العلمي عن طريق الأوقاف في الجامعات السعودية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (مصبح،

أشارت نتائج هذا السؤال إلى أن واقع الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الحكومية من وجهة نظر القادة الأكاديميين والقادة الإداريين جاء بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.55)، وقد حصلت الفقرة رقم (14) " يساهم الوقف في إنشاء كراس علمية في التخصصات الجامعية" على المرتبة الأولى وهي الفقرة الوحيدة التي حصلت على درجة مرتفعة. وقد تعزو الباحثة ذلك إلى وجود عدد من الكراسي العلمية في الجامعات الحكومية مثل وافية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين الكرسي المكتمل لدراسة فكر الإمام الغزالي ومنهجه، وكذلك وافية الملك عبدالله الثاني الكرسي المكتمل لدراسة فكر الإمام فخر الدين الرازي في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم الإسلامية، وكذلك كرسي سمير شما وكرسي صالح كامل للاقتصاد في جامعة البرموك.

ويرى الباحثان أن كراسي البحث هي من أهم برامج البحث العلمي التي تحقق إنجازات علمية نوعية تساعد بشكل مباشر في دعم الشراكة بين الجامعات والصناعة وتحقيق التنمية المستدامة، وهي بالتالي تحقق ضماناً للمنتج بأن أمواله تساهم في تحقيق أهداف سامية للوطن والمجتمع.

ويرى الباحثان إنه يمكن إثراء موضوع الكرسي البحثي بمنظومة من الآليات والوسائل مثل عقد الورش العلمية وحلقات النقاش للإفادة من مخرجات الكرسي البحثي بهدف تحويل نتائج البحث إلى منتجات تساهم في تطوير الاقتصاد، وكذلك إجراء أبحاث متخصصة بهدف إثراء المعرفة الإنسانية وتطوير الفكر ومواجهة التحديات لخدمة قضايا التنمية المحلية.

ويظهر من نتائج هذه المجال والذي حصلت أغلب فقراته على مستويات متوسطة ومنخفضة، الإسهام الضعيف للوقف في خدمة الجامعات والمجال التعليمي ككل، وهذا يعني أن الوقف يساهم بشكل بسيط في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية.

ويعزو الباحثان هذه النتائج للنظرة الضيقة إلى الوقف على أنه مؤسسة دينية تعنى بشؤون المساجد والقائمين عليها فقط؛ والذي أدى إلى تركيز الدراسات على البعد الديني، وانحصار دور الوقف في النواحي الدينية البحتة دون النظر إلى الأبعاد الاقتصادية والتعليمية والمالية للوقف، وعدم الأخذ بعين الاعتبار أن الأموال والممتلكات الوقفية جزء مهم ورئيس من ثروة المجتمع، يمكن أن توظف بما يخفف العبء عن موازنة الدولة في تقديم الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية. وبالتالي يجب إعادة النظر في تفعيل دور الوقف في تمويل الجامعات، ليصبح أحد المصادر المالية التي يجب أن تساهم في العديد من أوجه الصرف على الجامعات، ويمكن أن يكون له دور فاعل في تمويل الجامعات إذا وجدت الآلية الاقتصادية المناسبة.

(2013) ضعف تأثير الوقف الخيري على التنمية الاقتصادية.

كما تتفق هذه النتيجة جزئياً مع دراسة الحضرمي (2004) عدم مساهمة الوقف في تمويل الجامعات السعودية في بعد الأنشطة العلمية والتجهيزات التعليمية والخدمات الطلابية، واختلقت مع دراسة الصديقي (2001) حرص جامعة الملك عبد العزيز على تفعيل برامجها وأنشطتها الأكاديمية والنهوض بها من خلال البحث عن مصادر تمويل إضافية تقوم على فكرة الوقف.

التصور المقترح لتفعيل الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية

يعد تمويل التعليم من أهم المشكلات المعاصرة للكثير من الدول حيث يصطدم الطموح في تحقيق الآمال التعليمية بما هو متاح، ومحدود من ميزانيات هذه الدول للعملية التعليمية، ومما لا شك فيه أن التعليم العالي يحتاج الي تمويل جيد إذ إن جودة تصميم النظم التعليمية، وما ينبغي أن تكون عليه من كفاءة عالية في الإدارة، والمنهج، وأعضاء هيئة التدريس، والمباني، والتجهيزات التعليمية المختلفة، وأن هذه الجودة العالية في مدخلات العملية التعليمية يصعب تحقيقها أو الوصول إليها مادامت فرص التمويل قاصرة أو قليلة، ولذلك ارتبط التعليم الجيد في مجتمعات العالم كافة بقدرتها علي التمويل الجيد أي توفير الأموال اللازمة للوفاء بالتزامات العملية التعليمية، وأن التعليم مسئولية مشتركة بين الدولة، والمجتمع حيث يتم تمويل التعليم بالتعاون بين الدولة والقطاع الخاص.

أهداف التصور المقترح لتفعيل الوقف التعليمي الجامعي

يهدف التصور المقترح لتفعيل الوقف التعليمي في تمويل الجامعات إلى:

- 1- إيجاد أكثر من مصدر لتمويل التعليم العالي.
- 2- توفير التمويل اللازم للإتفاق علي التعليم العالي.
- 3- اشتراك الأفراد في تمويل التعليم العالي.
- 4- اشتراك القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي.

من أهم مبررات التصور المقترح لتفعيل الوقف التعليمي في تمويل الجامعات.

- 1- التوسع في زيادة الموارد المالية مع ترشيد استخدامها.
- 2- التوصل إلى موارد جديدة لتمويل التعليم العالي.
- 3- زيادة فعالية مؤسسات التعليم العالي.
- 4- تنوع مصادر تمويل التعليم العالي.
- 5- دعم فئات المجتمع لتمويل التعليم العالي.

عناصر التصور المقترح لتفعيل الوقف التعليمي الجامعي

بالإضافة إلي التمويل الحكومي للتعليم العالي يجب أن يكون هناك أكثر من مصدر لتمويل التعليم العالي تتمثل في الآتي:

1- الجهود الذاتية من قبل الأفراد.

2- مساهمة الهيئات ورجال الأعمال.

3- تبرع الشركات والمصانع في تمويل التعليم العالي.

٤- تطبيق مفهوم الجامعة الوقفية.

اهم المشكلات التي تواجه تفعيل الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الاردنية الحكومية عدم الوعي بشريعة الوقف بشكل يحقق أهدافه، خلط بعض المسلمين بين الوقف والصدقة فأصبحوا لا يفرقون بينهما، عدم إعطاء الوقف دوره الرائد في دعم ورعاية العلم وطلابه، التركيز على الجانب التقليدي في إدارة واستثمار الوقف التعليمي، قلة توجيه الأوقاف وريعها على الجانب التعليمي.

التصور المقترح لتفعيل الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية؟

في ضوء الدراسة الأنفة الذكر لطبيعة الوقف وسماته التمويلية ودوره في تمويل الجامعات، ومن خلال الرجوع الى اجابات عينة الدراسة حول سبل تفعيل الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الاردنية الحكومية، يمكننا تلمس العديد من الرؤى الفكرية، والسياسات العملية التي من شأنها النهوض بدور الوقف في مجال تمويل الجامعات، وهي تقوم على تجاوز النظرة النمطية لفته الوقف من حيث البنية المادية المكونة له، ومطلته التمويلية، ومداه الزمني، ونطاقه الجغرافي كما تقوم على تطوير آليات إدارة الوقف والإفادة من كل ذلك في دعم تمويل الجامعات، وتتلخص أهم تلك الرؤى والسياسات في التصور المقترح لتفعيل الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الاردنية الحكومية.

1- وضع خطة عامة تهدف إلى بيان أهمية الوقف وإبراز دوره في المجتمع، على أن تتظافر كافة جهود مؤسسات التعليم العالي مع جهود المؤسسات التربوية المؤثرة في المجتمع كالمسجد، والأسرة، والمدرسة، ووسائل الأعلام، وذلك عن طريق بث حملات التوعية المنهجية، والمنظمة بعد صياغة أهدافها بدقة، وتحديد وسائلها وأساليبها.

2- الوصول بالمجتمع إلى قناعة ذاتية بأهمية بناء الأوقاف لصالح مؤسسات التعليم العالي، وبرامجها التربوية، وذلك من خلال مساهمة القطاع الخاص.

- تضمين عنصر ديني تربوي في مفردات المناهج في مقررات التعليم العام عن فضل الوقف، وأهميته اجتماعياً، ودوره تاريخياً، وضرورته عصريةاً.

- دعوة الجامعات والمعاهد العلمية إلي الاهتمام بتدريس الوقف، ودراسته بهدف خدمة رسالته، والنهوض بدوره في المجتمع.

أسهماً مشاعة في شركة مساهمة بهدف استثمار ريع الوقف التعليمي وتنميته.

التوصيات

في ضوء ما توصل إليه الباحثان من نتائج فإنه يمكن تقديم بعض التوصيات الآتية:

- تبني الجامعات الأردنية الحكومية التصور المقترح لتفعيل الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية.
- الدعوة الى التوعية بأهمية الوقف عن طريق المناهج الدراسية المناسبة في مراحل التعليم المختلفة.
- تبصير المجتمع الأردني بتنوع وجوه البر التي يمكن الوقف عليها وعدم التركيز على وجه معين دون الوجوه الأخرى.
- الدعوة إلى إجراء المزيد من الدراسات حول الوقف ودوره في تمويل التعليم بشقيه التعليم العام، والتعليم العالي.
- إنشاء صندوق للوقف التعليمي وعمل موقع إلكتروني لصندوق الوقف، تتوافر فيه معلومات وأبحاث كمرکز بحثي ومرجع متكامل يعرّف بالوقف ويجيب عن تساؤلات الناس الخاصة بالوقف التعليمي.
- إنشاء مراكز وافية للبحث العلمي، والإنفاق على الباحثين ومستلزماتهم، في شتى المجالات الثقافية والعلمية.
- ضرورة الاهتمام بالإعلام الوقفي، ووضع برامج خاصة من قبل المختصين للتسويق الوقفي لجميع أطراف الوقف وخاصة الواقفين والمجتمع.
- تخصيص الجامعة ليوم نسميه يوم الوقف التعليمي "يهتم في الأوقاف العلمية ورعايتها وتنفذ شؤونها، ويدعى لذلك بحملة تبرعات وافية تعليمية على شبكات التلفزة المحلية ومواقع التواصل الاجتماعي.

- 1- إقامة الجهات التعليمية المحاضرات، وتنظيم الندوات، التي تناقش، وتبرز دور الوقف التعليمي في تنمية المجتمع، ورفي الأمة، وتقدمها، وتطرح أفكاراً عملية ميسرة لكيفية تمكين المشاركة الجماهيرية في مجال الوقف التعليمي.
- 2- استغلال وسائل الإعلام بمختلف أشكالها لترغيب الجماهير، وتوعيتهم للمشاركة في وقف الأوقاف.
 - 1- استهداف رجال الأعمال، وتركيز الجهود لإقناعهم بأهمية الوقف الخيري على مؤسسات التعليم العالي.
 - 2- العمل على نشر الوعي بين الأفراد سواءً من أصحاب الأعمال عموماً، أو خريجي الجامعات خصوصاً، وحثهم على التبرع للجامعة من خلال صناديق وافية، أو كراس علمية وافية، أو فتح وافية للبحث العلمي، أو غيرها من الأنشطة التي تحتاجها الجامعة للقيام بدورها في خدمة المجتمع، وذلك نظير إطلاق أسمائهم على قاعات المحاضرات، أو جناح جديد للمكتبة، أو كرسي علمي أو غيرها من وسائل التحفيز، ويمكن الاستفادة من ذلك بتجارب الدول المعاصرة في مجال الأعمال التطوعية، والأفعال الخيرية في المجتمع المدني المعاصر.
- 3- ابتكار وسائل اقتصادية عصرية، كتنمير ريع أموال الوقف التعليمي في مجال الإعلانات التجارية، ولكن تحت شروط وضوابط شرعية، أي أن يتم البعد عن الإغراء، أو الكذب، أو الترويج لمحرّم شرعاً لأن الوقف عمل تعبدى والله طيب لا يقبل إلا طيباً، وتنفيذ هذه الفكرة قد يأتي من استغلال المساحات الصالحة للإعلان التابعة للمؤسسات التعليمية العالي، وعقاراتها، ومقارها الأخرى ونشراته، أو على ما تطبعه من كتب، أو ما تصدره من مجلات، أو على مواقع الإنترنت
- 4- استحداث مصادر مطورة للأوقاف، ومن تلك الوسائل التي يدور حولها ذلك الجدل، هي جعل أموال الوقف التعليمي

المراجع

- السعودية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.
- الدغمي، م.، العمري، م. (2014). الوقف ودوره في تمويل عمل الإغاثة الإنسانية. المؤتمر الثالث لكليتي الشريعة والقانون الإغاثة الإنسانية بين الإسلام والقانون الدولي واقع وتطلعات". جامعة آل البيت. الأردن (17-18/6/2014)
- دنيا، ش.(1995). أثر الوقف في انجاز التنمية الشاملة، مجلة البحوث الفقهية. العدد 4، السعودية.
- الرشيد، ن.(1999). تسخير البحث العلمي في خدمة الأوقاف وتطويرها. ندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية، مكة المكرمة، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف.

- أبو كرحومة، ر. (٢٠١٣). دور الوقف في دعم التعليم في ليبيا من ١٩١١-٢٠٠٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: القاهرة.
- البحيري، الس.(2004م). تمويل التعليم الجامعي في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر: القاهرة.
- الجزائري، ج.(1964 م). منهاج المسلم. (ط٤). المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.
- الحضرمي، ن.(2004). تفعيل دور الوقف في تمويل الجامعات

- السعودية.
مذكور، أ. (2000). التعليم العالي في الوطن العربي الطريق الى المستقبل. القاهرة: دار الفكر العربية.
مصباح، م. (2013). دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية لقطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية. غزة.
منصور، ه. (2013). دور الجامعات في النهوض بالوقف. المؤتمر الدولي الرابع للأوقاف، المدينة المنورة.
المومني، أ. (2009). تأصيل تمويل التعليم الجامعي من المصارف الإسلامية في الأردن - دراسة مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عمان العربية. عمان.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2005)، مؤتمر نحو استراتيجية وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي لأعوام (2005-2010) عمان: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
هديل، ط. (2013)، إستراتيجية تغيير الصورة النمطية السلبية عن الأوقاف من خلال بعض التجارب الوقفية الناجحة. المؤتمر الدولي الرابع للأوقاف الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
Sav, G. T. (2013). Four-stage DEA efficiency evaluations: Financial reforms in public university funding. International Journal of Economics and Finance, 5(1), 24.
Blume-Kohout, M. E., Kumar, K. B., & Sood, N. (2014). University R & D funding strategies in a changing federal funding environment. Science and Public Policy, scu054.
Morstenson (1994). Restructuring Higher Education Finance Shifting Financial Responsibility from Government to students, ERIC. <http://www.alukah.net/library/0/70762/#ixzz3wleQwgGP>
زين الدين، م. (٢٠١٣). أساليب بناء التصور المقترح في الرسائل العلمية، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.
الحجي، اب. (2013). الوقف علي التعليم بالغرب الناشر. وقف. كم سابق، س. (1990). فقه السنة. القاهرة: دار الريان للتراث.
السرطاوي، ف. (1999). التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص. عمان: دار المسيرة.
صبيح، ل. (2005). صيغ تمويل التعليم المستقاة من الفكر التربوي الإسلامي وأوجه الاستفادة منها في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية، غزة.
الصادقي، س. (٢٠٠٣). دور الوقف الإسلامي في الحياة العلمية والتعليمية بالمدينة المنورة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.
صوفي، ع. (٢٠٠٧). تنويع مصادر تمويل التعليم العالي، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الرياض.
العبادي، ه، والطائي، ي، والأسدي، ا. (2008). إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الاداري المعاصر. ط١، عمان: الوراق للنشر والتوزيع.
عبدالسلام، م. (2008). تفعيل دور الوقف في الوطن العربي. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للاقتصاد الاسلامي، العدد(١) ص(٤٧-٤٨).
العمرى، ب. (2014). تمويل التعليم العالي واقتصادياته نظرة معاصرة. ط١ عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
العمرى، س. (2012) ثقافة الوقف في المجتمع السعودي ومتطلبات العصر: رؤية من منظور اجتماعي شرعي. الرياض: السعودية.
العيسوي، ع. (١٩٨٤). تطوير التعليم الجامعي العربي. ط١ بيروت: دار النهضة العربية.
قاموس أكسفورد. (١٩٨٩). مطبعة جامعة أكسفورد.
قحطاني، م. (2001). تمويل البحث العلمي في الجامعات السعودية وسبل تنميته. دراسة ميدانية. أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى،

Proposed Perception to Activate the Education Endowment in Funding the Jordanian Public Universities

*Najwh Nsear, Adnan B. AlIbrahim**

ABSTRACT

This study aimed at identifying the role of endowments in funding the Jordanian public universities, and approaching a proposed conception to activate the education endowment to finance the Jordanian public universities. The study sample consisted of (140) academic and administrative leaders, who were randomly chosen out of the study population (n=258) people in the academic year 2014/2015. The study employed the analytic descriptive method. To achieve the study objectives, a questionnaire was designed and validated for reliability and validity. The results indicated that the role of the education endowment in financing the Jordanian public universities was medium. The study made a conceived proposal to activate the education endowment in funding the universities. Data processing was done through the SPSS program, which enabled the researchers obtain the means (Ms) and Standard Deviations (SDs). The most important recommendations of the study were: first, adoption of the proposed education endowment project to activate the education endowment in funding the Jordanian public universities to cover all the educational areas. Second, initiation of a fund for education endowment, with an electronic website for this fund. Third, creation of endowment centers for the scientific research works, and providing expenditures for the researchers and their requirements in the different cultural and scientific fields. Finally, allocating "Day" by every university to be named "The Education Endowment Day", dedicated for the scientific endowments, maintaining and looking after them.

Keywords: Endowment, education endowment, funding, proposed perception.

* Faculty of Educational Sciences, The University of Jordan. Received on ١٤/1/2016 and Accepted for Publication on ١/3/2016.